



يسر إدارة الثقافة الإسلامية

دعوتكم لحضور البرنامج الثقافي
لفضيلة الشيخ
د. محمد حسان
من مصر



التاريخ	الوقت	المكان
من الثلاثاء 15 أبريل إلى الخميس 17 أبريل	بعد صلاة المغرب مباشرة (العواصم من الفتن)	محافظة العاصمة منطقة الفيحاء ق2 مسجد الفارس



www.islam.gov.kw/thaqafa

www.twitter.com/thaqafa

99255322 - 22487310

الكندري والعدساني أعلنوا عن تقديم صحيفة مساءلة للمبارك من محوريين

تصريحات التميمي تضع رئيس الوزراء على منصة الاستجواب

أخبار - مصطفى كامل:

عقب تصريحات مثيرة أعلن فيها النائب عبد الله التميمي عن تلقي أموالاً من سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك، ثم عاد لينفي التصريحات، أعلن النائب رياض العدساني وعبد الكريم الكندري أمس اعتزالهما تقديم استجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الأسبوع المقبل، من محوريين، الأول يمثل حقيقة منح رئيس مجلس الوزراء أموالاً لبعض النواب، والثاني حول السياسة العامة للدولة.

وكان النائبان رياض العدساني وعبد الكريم الكندري قد عقدا مؤتمراً صحفياً مشتركاً أمس، أعلن خلاله عزمهما تقديم استجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الأسبوع المقبل، وقال النائب الكندري: "إن ما أثير أمام وسائل الإعلام عن تلقي نواب أموالاً من مجلس الوزراء، يذكرنا بسيئاريو يذكرنا بأحداث مجلس 2009، لذلك تقدمت أنا وزميلي النائب رياض العدساني باستجواب سمو الأسبوع المقبل من محوريين الأول، يمثل فيما عاينه أحد النواب عن تلقيه مبالغ مالية من مجلس الوزراء، والآخر يتعلق بالسياسة العامة للحكومة".

ودعا الكندري سمو رئيس مجلس الوزراء للمواجهة وصعد منصة وتوضيح هذه المسألة والإجابة على تساؤلاتها، ومعرفة ما إذا قدمت هذه المبالغ من حسابة الشخصي أم من حساب مجلس الوزراء، وإذا تم

الكندري: القضية أنهت كل كلام وعلى الرئيس صعود المنصة وتوضيحها والإجابة عن التساؤلات

تقديمها لنائب وكذلك لنواب آخرين مما ذكر.

وتساءل أيضاً: هل تعد هذه القضية مثلاً للنهج الصحيح، وهل هذا ما أتى به الخطاب السياسي حول مكافحة الفساد؟ لافتاً إلى أن كثيراً من المواضيع كانت عرضة للنقاش، والخلاف لكن هذه القضية تنهى كل الخلاف وتناقش حول السياسة العامة للحكومة.

من جانبه قال النائب رياض العدساني: تقدمت مع زميلي عبد الكريم الكندري باستجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء، حول السياسة الخاطئة للحكومة وتراجع البلد بكل المقاييس، مستغرباً أن يخرج نائب بالعلن ويذكر أنه تسلم مبالغ من مجلس الوزراء لتوزيعها كمساعدات.

وتساءل العدساني هل يقبل أن يتعامل سمو رئيس مجلس الوزراء



عبد الكريم الكندري يتحدث

التميمي: لم اتسلم أي مبالغ نقدية والمساعدات لم تمنح لفئة دون الأخرى ولم تستثن أحد

بهذه الطريقة، وهل سيتم هذا الشخص تلك الأموال لو لم يكن نائباً؟ مشيراً إلى أن هناك لجأتاً خيرية تعني بهذا الشأن، ونود إلى أنه من غير المقبول أن يقول أحد أن هذه من أموال رئيس الوزراء الخاصة وهو حر فيها، فالنائب يراقب الحكومة وسمو رئيس مجلس الوزراء، وكذلك مساعدات النواب للتأخيرين دعم



رياض العدساني في المؤتمر الصحافي

الدويسان: النظام الحالي فشل والمجتمع غير مؤهل لتقبل رئيس وزراء شعبي

الوزراء، بعد أن حصل من مجلس الوزراء على أموال، ونحن كذلك نريد أن نعلم من هم النواب الآخرون الذين حصلوا على أموال كما ذكر؟ بدوره أوضح النائب عبدالله التميمي أن المساعدات التي تحدثت عنها في المواجهة ليست مقصورة على فئة دون أخرى، أو منطقة دون منطقة أو دائرة انتخابية دون أخرى، إنما تتم دون تمييز فيها بين نائب

العدساني: من غير المقبول أن يقول أحد إن هذه من أموال رئيس الوزراء الخاصة وهو حر فيها

عص ما يقصده النائب الدويسان أنه لا يامن على المجتمع الكويتي إلا حكم أسرة آل الصباح التي تقف موقف واحد من الجميع دون تفرق، معتبراً في الوقت نفسه أنه أمر محمود أن يأتي رئيس وزراء من رحم الشعب، لكن أن يكون بهذه العقيلة فهو أمر سيء للغاية، بل ويعيد البلاد إلى الخلاف، سيما وأن الكويت لا تريد رئيس وزراء شعبياً يهشم بعض من الإطراف ويعلي شأن البعض الآخر، داعياً إلى ضرورة أن يكون هناك إيمان حقيقي بالديمقراطية وتقبل للآخر حتى تطبق الديمقراطية تطبيقاً صحيحاً. وقال الدويسان في تصريح لـ "الصباح": نتم النظام الحالي فشل، فقد خلط بين النظام الرئاسي والبرلماني بالشكل الذي يحدث، فخرج لنا نظام هجين ولم يحقق

التمسح المطلوب بعد 50 سنة، متسائلاً: "هل يكون تحقيق التمسح على يد فئة رأياً كيف تتعامل مع الأقلية، هؤلاء أنا أنفردوا بقرار في جمعية تعاونية يهشون البعض بل ويضربون في نسج المجتمع الكويتي، وبعضهم يطالبون بهدم الكنائس ويعاملون الأقلية الموجودة في المجتمع بطريقة قطع الرؤوس". وأدان المجتمع غير مؤهل لتقبل رئيس وزراء شعبي في ظل الثقافة غير الديمقراطية الحقيقية الحالية، وعن تصريح النائب عبد الله التميمي بأنه تلقى أموالاً من سمو رئيس الوزراء، قال الدويسان: "معروف أن كبار الشخصيات من آل الصباح ينتمون للجهات الخيرية والبرازيل الدينية، سواء الشخصيات أو غيرها"، مؤكداً أنه شخصياً لم يلق أو تعرض عليه أموال، ولن يقبل لو عرضت عليه، مشيراً إلى أن "باب الصناديق مفتوح ويعرفه الجميع، وبالتالي يجب ألا يكون هناك أساطة في عمل الخير فتشيوخ الكويت أبغض ويعرفون كيف يدفعون للمراكز الدينية حتى يدعموها"، وحول عزم النائب رياض العدساني وعبد الكريم الكندري تقديم استجواب لرئيس الوزراء على خلفية ما اتى به النائب عبد الله التميمي، قال الدويسان: "أعتقد أنه من الأفضل والأجدر أن تقدم الاستجوابات على نصير الحكومة في تنفيذ برنامجها، بدلاً من التحرك على مجرد حادثة عرضية"، متوها إلى أن "مثل هذه الاستجوابات لا تستحق المساندة".

الحكومة طلبت مهلة لتزويد اللجنة برأيها حول التعديلات المقدمة

«التشريعية البرلمانية» ترجئ البت في تعديلات هيئة أسواق المال لمدة أسبوعين

الكندري: منحت بدلات ومكافأة مالية لأعضاء الهيئة التعليمية في وزارتي التربية والأوقاف



جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

الحكومة طلبت مهلة لتزويد اللجنة برأيها حول التعديلات المقدمة على هيئة أسواق المال مشيراً إلى أنه تمت الموافقة على التأجيل إلى حين ورود رأي

الحكومة والجهات المختصة في هذا الشأن. وذكر الكندري أن اللجنة اقرت أيضاً مقترحاً بقانون بشأن منح بدلات ومكافأة مالية لأعضاء

الهيئة التعليمية في وزارتي التربية والأوقاف مضيفاً أن اللجنة وافقت على اقتراح بقانون بشأن إنشاء الهيئة العامة للتعاونيات وإحالتها

اقرار مقترح انشاء الهيئة العامة للتعاونيات وإحالتها إلى اللجنة البرلمانية المختصة

واللجنة البرلمانية المختصة. وأقرت اللجنة أبحاث التعديل على قانون المحكمة الإدارية إلى حين الاستماع لرأي ديوان الخدمة المدنية ووزارة العدل مشيراً إلى أن اللجنة وافقت على موضوع رفع الحصانة عن النائب سعدون حماد في قضية جنح صحافة.

وافقت لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية في اجتماعها اليوم على قبول العسكريين كضباط اختصاص من رتبة ضباط صف ممن أمضوا في الخدمة خمس سنوات وحصلوا على مؤهل جامعي. وقال رئيس اللجنة النائب عسكراً العنزي في تصريحه للصحافيين عقب الاجتماع أن الاقتراح بقانون الذي وافقت عليه اللجنة في هذا الشأن يصب في مصلحة قبول ضباط الصف الحاصلين على مؤهل جامعي أو شهادة

عسكراً: الاقتراح يصب في مصلحة قبول ضباط الصف الحاصلين على مؤهل جامعي أو شهادة عليا كضباط اختصاص

عليه كضباط اختصاص بعد نجاحه في اختبار

ممن امضوا في الخدمة خمس سنوات وحصلوا على مؤهل جامعي الداخلية البرلمانية توافق على اقتراح بقبول ضباط الصف الجامعيين كضباط اختصاص



جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع

يصدر بقرار من الوزير المختص بناء على عرض رئيس الأركان العامة. وأضاف أنه يقبل ضباط اختصاص كل عسكري من رتبة ضابط صف اعرض في شرف الخدمة العسكرية مدة فعيلة لا تقل عن خمس سنوات وحاصل على شهادة جامعية أو عليا بموافقة جهة العمل موضحاً أنهم يتلقون دورات تدريبية عسكرية بعد قبولهم بتحدد مدتها ونوع الدراسة بقرار من الوزير على أن لا تزيد مدتها عن سنة تدريبية.